مواسم الخرباوي وهواجسه الليلية

عبد الحكيم حيدر

لثروت الخرباوي خروجاتٌ محسوبة، أو مزعومة، في كل مصيبةٍ تحدُث على أرض الواقع أو في خياله أو في معمله التاريخي الكيمائي الملي» بالأكاسيد، كثاني أوكسيد المنغنيز والكربون. ولكل مصيبة للخرباوي، نصيب من التعليق وصبّ البنزين والسولار والقار المولوتوف قدر ما يستطيع على أي حدثٍ كان، وذلك ابتداء من كرة القدم ومحمد أبو تريكة حتى أسراب النمل التي نخرت عصاة النبي سليمان، وأن من غير المستبعد أن تكون أسراب النمل التي فعلت ذلك بالنبي سليمان، كتحريض وخطة محكمة من «إخوان اليمن»، في فجر التاريخ.

يمتلك الرجل خيالا خصبا، وقد أضاع على نفسه فرصةً كي ينافس ماركيز، فهو مثلا يرى من سنوات أن «الإخوان» هم من اغتال السيدة الراحلة المطربة، أسمهان، وكانهم كانوا أصلا من جبل الدروز، وبينهم وبين عائلة أسمهان «تار بايت»، أو كانوا يجهزون مثلا فتاة من فتياتهم لأخذ مكانتها في دنيا الطرب. دائما يكون خصمه هم «الإخوان»، حتى وإن كان ذلك هو لاعب كرة قدم يشهد له الجميع بالخلق والأدب داخل الملاعب وخارجها وابن أناس بسطاء يعملون «بالطوب»، في قرية فقيرة ببولاق الدكرور، وليس له أحد سافر إلى جزر البهاما، ولا له أخوال كان لهم زعامة في «الإخوان»، مثل محمد أبو تريكة، وكان الرجل يعادي أي اعتدالٍ في أي شخص له صلاح في الدنيا، وهذه تستحقّ وحدها العلاج.

عند الرجل ما زال أبو العلا ماضي وعبد المنعم أبو الفتوح وغيرهما «إخوان»، على الرغم من أنه كان لكل منهما حزب بخلفية إسلامية، وأنا نفسي أعتبر صوتي لعبد المنعم أبو الفتوح قبل الإعادة، وإن كنت ندمت بعد ذلك في 30/ 6، فهل مثلا كان لـ«الإخوان» في الأوتار والألحان، كي يقتلوا أسمهان، وهل كنا نحن لا نرى وأبو الفتوح يخرج متقدّما حزبه في 30/ 6؟

الرجل أبدا لا يفكر بما رأيناه، ولكن فقط يتبع هواجسه فقط، بأي شكل وبأي أسلوب وبأي طريقة. ومن هواجس الخرباوي الليلية أيضا، والتي لا تعدُ ولا تُحصى، أن «هناك تنظيما سرّيا للإخوان في تونس»، وأن السيدة زينب الغزالي أخبرته في «ساعة صفا» أن «الإخوان» قاموا بتخطيط «19 اغتيالا» للرئيس الراحل جمال عبد الناصر، ولا أعرف لماذا توقف «الإخوان» عند الرقم 19 ولم يكملوا «العشرين» بالمرّة.

ومن مزحاته العالية أيضا أن «الإخوان» أنفقوا نصف مليار دولار لاستهداف الروح المعنوية المصرية. أما ما يشير إليه أن الخرباوي يلبس «طاقية الإخفاء»، ويتجوّل حتى في أروقة السجون والزنازين» فهو قد أعلن أن خيرت الشاطر وحسن مالك «ضربوا بعض في السجن»، وبالطبع، لم يقل عدد الغرز التي لحقت بوجهي الخصمين، وأن الدكتورة هالة زايد، شفاها الله وأخرجها من محنتها غانمة سالمة، جابت للإخوان «هسبهس»، وأن دعاء عبد الفتاح السيسي لمصر في مواجهة كورونا أصاب «الإخوان» بالأم كثيرة. أما مربط الفرس في كل ما «تهجّس»، به وألفه وتخيله ليلا، فهو القشّة التي قصمت ظهر البعير في معلومات الخرباوي ومصادرها له، فقد ذكر «بعضمة لسانه»، في اليوم السابع في 20 فبراير/ شباط 2019 أنه سلّم لعصام الأمير، رئيس الإذاعة والتلفزيون في حينه، قائمة لـ«ألفي إخواني في ماسبيرو». تأملت كلام الرجل واندهشت، فكيف لشخص واحدٍ يعمل بالمحاماة ليل نهار ويسافر مع السلطة إلى روسيا الاتحادية، ويشتري من هناك «رَنطا سيبيريا»، وكان الغرض من الزيارة تغيير مصادر السلاح ساعتها، ثم يعود ويردّد في استديوهات الفضائيات المصرية ليل نهار، كيف لرجلٍ يقوم بذلك كله، وفي الوقت نفسه، يقوم بمهمة جهازي مخابرات وأكثر، بأن يبحث في خلفيات «44 ألف موظف في ماسبيرو» ويدرسهم وينقب عن نياتهم الأيديولوجية والفكرية، حتى يجهز لعصام الأمير كشفا بألفي إخواني في ماسبيرو؟ بالطبع، هذا جهد وطني خطير.

الأب منصور لبكي مغتصِب محصَّن

دلال البزري

الخبر صار معروفاً. منصور لبكي، رجل الدين اللبناني، متّهم منذ أعوام باغتصاب بنات صغيرات، كنّ من بين نزلاء الملجَم الذي كان يرعاه في فرنسا، في أثناء الحرب الأهلية. المحاكم الدينية الكاثوليكية أدانته، كما غيره من الكهَنة المغتصبين من مختلف الجنسيات، في إطار حملة دشّنها البابا السابق بندكت السادس عشر، وتابعها بإصرار البابا الحالي فرانسيس. وذلك بعدما اندلعت فضيحة مطلع التسعينيات في الولايات المتحدة، بإثر انكشاف فضائح اغتصاب وتحرّش جنسي أبطالها رجال دين كاثوليك، فكانت محاكمات داخلية امتدت أكثر من عشر سنوات، وانتهت إلى اتهامات موثّقة.

الآن، ومنذ أيام، توّجت إحدى المحاكم الفرنسية ما بدأه الحبران الأعظمان منذ بضع سنوات. بعد تحقيق واستدعاء شهود ومحاكمة، أدانت هذه المحكمة الأب منصور لبكي بتهمة الاغتصاب، وأصدرت حكماً بسجنه 15 عاماً، مرفقاً بمذكرة توقيف دولية.

طبعاً، قرّرت الكنيسة اللبنانية المحلية منذ البدء عدم تسليمه. كل ما طلبته منه أن يصمت ويصلي، ولا يعود يظهر على الملأ. والأرجح أنها هي التي منعت إحدى ضحاياه المقيمة في لبنان من الذهاب إلى فرنسا للإدلاء بشهاداتها، عكس الضحايا الأخريات من رفيقاتها. ومن بينهن سيليست عقيقي، ابنة أخت منصور لبكي، وقد تمتّعن بحرية التنقل والشهادة الصريحة والمفصلة والمؤلمة لاعتداءات الأب لبكي عليهن. إلى جانبهن شهود، يتجاوز عددهم الأربعين سيدة فرنسية، وفرنسية من أصل لبناني. حسناً. الكنيسة اللبنانية المارونية تحمي رجالاتها، «تغطّيهم»، كما تغطّي الزعامات الزمنية لزامها، وهذا «عادي» في لبنان. أما أصحاب الرأي، فما الذي يدفعهم إلى أن يحذوا حذو الكنيسة؟ ما الذي يحدّ أقلاماً، يفترض أنها «رصينة»، وبعضها لنساء، أن تطلق «هجج» إعفاء الأب لبكي من جرائمه؟ بأن التهم والحكم بالسجن ومذكرة التوقيف ليست إلا افتراءات وتكهنات وحملات للإعلام المأجور وللمعجبين بفرنسا وأحكامها. وبأنه أصلاً، كيف يمكن أن يصدر حكم كهذا بحق رجل دين هو «الضمير»، هو «روح الله»، هو الصوت الملائكي في التراتيل المژميمة والقرْبانية والميلادية، هو رجل الخير الذي رعى أجيالاً من يتامى الحرب، هو الذي يؤمن لكَ الحرية التامة، وربما العيش الكريم إذا كنتَ أنفع من غيرك. الكنيسة، وغيرها من مؤسسات دينية إسلامية، جزءٌ حيويٌ من هذه المنظومة، تحمي رجالاتها من ارتكاباتهم ولها أكباش محرقتها عند اللزوم.

عيبُ آخر: إذا اتهمتَ رجلاً بجريمةٍ ما بطريقةٍ من الطرق: فهذه «الحملة المأجورة» على الأب لبكي، هي ما إلى ثمرة من ثمرات النسوية، ومن نساء «مجنونات»، ركبت بعقلهم النسوية، فصارت ترى في كل ذَكَر، رجل دين أو غيره، مغتصباً حتماً.

الأرجح أن ما تشهده من نكران لذنوب الأب لبكي، من نوع كهذا من الذكران، ظاهرة متأصلة في الأجتماع اللبناني. وأخذت، في الآونة الأخيرة، أبعاداً جديدة، أو قل إن عيوبها تبلورت مع انهيار منظومة القيم الأخلاقية والسياسية في مستنقعات الفشل و«الانتصار».

اليوم، ليس في وسع أحد أن يحاسب أحداً. إلا إذا كان المحاسَب من الطبقة الأضعف، أو الأدنى. من النوع الذي لا ينضوي تحت المظلة الرحيمة المسمّاة «تغطية». أي إنه في وسعك أن ترتكب جريمة، أي نوع من أنواع الجريمة، من دون أن تُحاكَم، وتنال جزاءك... إذا كان فلان أو علّان من زعماء الطوائف «يغطّيك». الأضعف من بين أولئك الزعماء يخدمكَ وأنتَ في السجن، والأقوى يؤمن لكَ الحرية التامة، وربما العيش الكريم إذا كنتَ أنفع من غيرك. الكنيسة، وغيرها من مؤسسات دينية إسلامية، جزءٌ حيويٌ من هذه المنظومة، تحمي رجالاتها من ارتكاباتهم ولها أكباش محرقتها عند اللزوم.

عيبٌ آخر: إذا اتهمتَ رجلاً بجريمةٍ ما على الأب لبكي، ما هي إلا ثمرة من ثمرات النسوية، ومن نساء «مجنونات»، ركبت بعقلهم النسوية، فصارت ترى في كل ذَكَر، رجل دين أو غيره، مغتصباً حتماً.

الأرجح أن ما تشهده من نكران لذنوب الأب لبكي، من نوع كهذا من الذكران، ظاهرة متأصلة في الأجتماع اللبناني. وأخذت، في الآونة الأخيرة، أبعاداً جديدة، أو قل إن عيوبها تبلورت مع انهيار منظومة القيم الأخلاقية والسياسية في مستنقعات الفشل و«الانتصار».

اليوم، ليس في وسع أحد أن يحاسب أحداً. إلا إذا كان المحاسَب من الطبقة الأضعف، أو الأدنى. من النوع الذي لا ينضوي تحت المظلة الرحيمة المسمّاة «تغطية». أي إنه في وسعك أن ترتكب جريمة، أي نوع من أنواع الجريمة، من دون أن تُحاكَم، وتنال جزاءك... إذا كان فلان أو علّان من زعماء الطوائف «يغطّيك». الأضعف من بين أولئك الزعماء يخدمكَ وأنتَ في السجن، والأقوى يؤمن لكَ الحرية التامة، وربما العيش الكريم إذا كنتَ أنفع من غيرك. الكنيسة، وغيرها من مؤسسات دينية إسلامية، جزءٌ حيويٌ من هذه المنظومة، تحمي رجالاتها من ارتكاباتهم ولها أكباش محرقتها عند اللزوم.

عيبٌ آخر: إذا اتهمتَ رجلاً بجريمةٍ ما

> الكنيسة اللبنانية المارونية تحمي رجالاتها، «تغطّيهم»، كما تغطّي الزعامات الزمنية ازلامها، وهذا «عادي» في لبنان

أو جنحة، وكان يتمتع بهذه «التغطية»، وينتمي إلى دين أو مذهب معين، عليكَ أن تنبش عمن يناظره، من الطائفة أو المذهب الآخر. خذْ مثلاً، المحقّق العدلي في جريمة المرفأ. الا يطالبه اللبنانيون، سياسيون ومواطنين، بان يكون «عادلاً»، فيستدعي مسؤولين مسيحيين إلى التحقيق، كما يفعل مع مسلمين؟ يعني، بالمعايير اللبنانية، «العدالة» في قضية الأب لبكي تعني أن تجد وسط المسلمين، والمسيحيين غير الموارنة، من يرتكب جرائم، جنسية أو غيرها.

وفي طيّات هذه العقلية، مفهومان «الديموقراطية التوافقية» و«الحصص»، وهما يقضيان أن لا تصويت، لا أقلية وأكثرية، بل «تفاهمات» خاضعة لموازين قوى غير معلنة، تمثلي حصصاً في خيرات الدولة، من سلطة وامتيازات، إلخ. و«حصة» البراءة للأب لبكي الآن تعني أن تتساوى مع براءة غيره من رجال الدين، وإلا فلا معنى للمحاكمة، أو للأحكام أو القانون.

هكذا، ينجسّد حكم اللاقانون في لبنان. حكم قوانين موازين القوى، المعلنة «انتصار» هنا، أو المضمرة «أمر واقع» هناك. يُقتل الناس، تُسرق أموالهم، يُجزّون إلى المذابح اليومية، ولا من يحاسب. مع أنها جرائم موصوفة، فاقعة، يومية، سريعة، بطيئة، تكاد توازي جرائم ضد الإنسانية، بفظاعتها وتنوّع دمويتها.

العيب الثالث هو التكامل بين الزعامات الدينية والزعامات الزمنية. لدى المسلمين، كما لدى المسيحيين، رجال الدين ورجال السياسة على صلة حميمة، يشوبها التلاحم والتناغم. تارة تكون الأولى في حاجة إلى الثانية، وأطواراً العكس. اليوم، يتحضّر الزمنيون لتجديد تسلّطهم على البلاد عبر الانتخابات النيابية. وهم، في هذه اللحظة بالذات، يحتاجون إلى رضا رجال الدين، وإلى «الرعية» التابعة لكل واحد منهم، فلا تُفسَد عقول المؤمنين قبل التصويت لصالحهم. من هنا تفهم أن الكتّاب وأصحاب الرأي الموالين لهذا الزعيم أو ذاك، يناصبون العداء للمحكمة الفرنسية التي أدانت لبكي. إنهم، في «هذه اللحظة الدقيقة من تاريخنا»، يحتاجون بزكة الكنيسة والعدد المرقوم من الأصوات.

عيبٌ أخير: تكذيب العدالة الجزئية على أساس أنها لم تكن كلية. وفي حالة الأب لبكي: تكذيب تهمة الاغتصاب، على أساس أنها لم تشمل كل المغتصبين على الأراضي اللبنانية. وهذا عيبٌ صميميٌ في العقلية التي تدين إدانة لبكي. ولكن هذا لا يلغي أن الجرائم الجنسية متراكمة في لبنان: بحق اللاجئات السوريات، بحق العاملات المنزليات، بحق القاصرات من البنات، اللواتي يزوّجن قسراً، بحق اليتامى في الدور الدينية وغير الدينية، بحقّ زوجات «المتعة» وزوجات «نكاح الجهاد». قضية الأب لبكي هي نافذة صغيرة تطلّ على هذه الجرائم، وإغلاقها يعني الإطباق على صوت ضحاياها، الناجيات منها وغير الناجيات.

(كاتبة لبنانية)

عن خروج رواندا من الماضي وعنا

هالك ونوس

بناءً على شبه يقينٍ بأن بلداننا العربية باتت من العجز بدرجةٍ أصبحت معها تحتاج معجزةً للخروج من الواقع الأسود الذي تعيشه، وتعيد الأمل إلى شعوبها، انطلق الإعلامي، علي الظفيري، مقدّم برنامج «المقابلة» الذي تبثه قناة الجزيرة، إلى أفريقيا للاطلاع من رئيس رواندا، بول كاغامي، على تجربة نهوض بلاده وخروجها من ماضي الفقر والحرب والمجازر. بعد أن رأى الغرب معجزات من هذا القبيل اجترحتها الشعوب في اليابان وكوريا وفيتنام وماليزيا، ها هم يرون رواندا تفعل الأمر عينه، فهل يمكن تطبيق ذلك على الدول العربية؟ وما الموانع؟ مع العلم أن سبب نهضة رواندا الذي وجده الظفيري كان من البساطة بحيث قد يقال إنه لا يخطر على بال بعض الحكام العرب، بينما الحقيقة تقول إنهم يعرفونه، لكنهم يتّبعون كل السبل المتاحة أمامهم لمنع اعتماده.

في الحلقة الأولى من البرنامج، وقد بُثّت قبل أيام، نطق الظفيري بمرارةٍ بلسان جميع المُفقَرين واليائسين، حين قال: «أدرك حجم الإحباط الذي يخيم علينا جميعاً، وما تعانيه كل فئات الشعب في هذه البقعة المظلمة من الكرة الأرضية المسمّاة عالم عربي، فأنا ابنُ شرعي لمؤسسة الياس الحاكمة من الخليج إلى الخليج». وكان هذا الإدراك دافعاً للظفيري إلى الذهاب بعيداً، إلى أفريقيا، للبحث عن ضوءٍ، لعله يكون أملاً يهتدي به حكام البلدان العربية لإخراج بلدانهم من تلك الظلمة، وإنقاذ شعوبهم من اليأس المقيم، وتلك محاولةٌ من محاولات كثيرة للإشارة إلى إرادةٍ تكوّنت لدى دول للخروج من حال الفقر والضعف والمهانة واليأس.

على الرغم من مضي سنوات على الحرب في رواندا، إلا أن صور مجازر التطهير العرقي التي اقترفها الهوتو بحق أقلية التوتسي ما تزال ماثلة في عقول كل من عاصر تلك الفترة، وجزم بأن لا قيامة لهذه البلاد التي مزّقتها الجرائم العنصرية. لكن قادة البلاد قرّروا الخروج من تلك المرحلة الدموية وتبعاتها، فكانت أول خطوةٍ هي صياغة دستور يجرّم عنصرية، كما قال الرئيس كاغامي لمحاوره، وبموجب الدستور الجديد، بات محرّماً استخدام التصنيف «هوتو وتوتسي»، بعد إلغاء هذا التصنيف في بطاقة الهوية الشخصية، وبالتالي القطع مع أي دافعٍ للتفرقة، وبالتالي القطع مع أحد مسبّبات الحرب، فالعنف والكراهية والعنصرية كانت أسباب جريمة إبادة جماعية أسفرت عن ثمانمائة ألف قتيل خلال مائة يوم فقط، بدءاً من إبريل/ نيسان 1994، في حرب عرقية استمرت أربع سنوات (1990 - 1994)، وتسبّبت في مقتل مليون شخص.

> على قادة البلاد اعتماد المشاركة لإرساء السياسات الاقتصادية والاجتماعية، والتأكّد من أن الجميع يعمل وفق هذا التوجه

وعلى عكس الدول التي لا تستطيع الخروج من ماضيها، خطت رواندا خطوات واسعة نحو النهوض الاقتصادي، مع التركيز على التنمية البشرية والتنمية المستدامة، فبعد إتمام عملية المصالحة وإجراء المحاكمات لتحقيق العدالة من أجل إغلاق ملف الحرب، اتجهت رواندا سنة 2000 إلى العناية بالاقتصاد، فاستغلت الحكومة ما يتوفر لديها من موارد. لذلك دعمت الحكومة زراعة الشاي والبن، واعتمدت اعتماداً كبيراً على السياحة التي تعدّ مورداً رئيسياً للبلاد من العملات الأجنبية. كما دعمت التعليم، فاعتمدت برامج ساهمت بخفض معدلات الفقر. وساهم هذا بتصنيف رواندا بين الدول الأعلى نمواً في العالم سنة 2019، حين وصل معدل النمو فيها إلى 10%. كما صنفت العاصمة كيغالي من أنظف المدن في أفريقيا بعد النهضة العمرانية التي شهدتها.

وحين سأل مقدّم البرنامج الرئيس عن كلمة السر وراء هذا التحوّل الذي أدّى إلى نهضة تميز بلاده عن دول الجوار، وتشهد لها دول العالم، أجاب كالمتوقع، وكما أجاب رئيس وزراء ماليزيا، مهاتير محمد، مرّة في دمشق، وغيرهما من زعماء الدول التي استطاعت إنجاز نهوض اقتصادي فريد، كان الجواب بسيطاً، ردّه الرئيس الرواندي إلى الاستقرار الذي تحقق في البلاد، وجنّبها خطر الزوال. إذ لُحّ إلى المصالحة التي جرت بين مكونات البلاد العرقية، حين قال إن الناس عادوا إلى التعاون بعضهم مع بعض، وتحقّقت وحدة صفّ بينهم، ونفى أن يكون هنالك سر وراء التقدّم والتطور الذي حصل، بل أرجع الأمر إلى موضوع فهم الناس، أي حاجاتهم وتطلعاتهم، وهو ما يمكن الانطلاق منه إلى مقاربة التحدّيات من أجل محاولة تذليلها.

وتحدّث عن نقطة، ربما تعتبر حجر الأساس الذي يعتمد عليه كل قائد يطمح إلى التغيير الحقيقي، وإلى تحقيق الإنجازات، وهي المشاركة بين الشعب والقادة، واستفادة الجميع من السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي أدّت إلى التحول. وأضاف أنه وجب على قادة البلاد اعتماد المشاركة من أجل إرساء السياسات الاقتصادية والاجتماعية، والتأكّد من أن الجميع يعمل وفق هذا التوجه، وإن كانت المشاركة كلمة سر فإن كلمة السر هذه مفقودة في بلداننا العربية. وربما يعرف مقدّم البرنامج حقيقة تغييب دور الشعب في هذه البلدان، سواء لدى التشريع أو عند تطبيق السياسات. أما حين تريد الدول العربية إجراء إصلاحات، تكون إصلاحاتها فوقية، لا تهدف سوى إلى تثبيت أركان الأنظمة. كما أنه يعرف أيضاً المصير الأسود الذي ينتظر كل من يدلي برأيه، سواء لتصحيح مسار أو إشارةٍ إلى خطأ، على الرغم من أنها بلدانٌ لم تعانِ ما عانى غيرها من حروبٍ أهليةٍ ومجازر وانقسامات.

لدى السؤال عن ضمانات عدم عودة البلاد كاغامي إجابةً بسيطة وواضحة: «الآنَ لا نعمل في هذا الاتجاه، بل نعمل من أجل هدفٍ آخر، هو الوحدة والتنمية المستدامة، وتعزيز المؤسّسات، وفعل ذلك بطريقة مستدامة لأن الناس يعملون من أجل الغد، ويفهمون لماذا يفعلون ذلك». وبالنظر إلى هذه السياسة، ومحاولة البحث عن نظائر لها في الدول العربية، نجد أن قيادات دولٍ كثيرة تعمل على إيجاد عوامل تفرقة بين أبناء الشعب الواحد، وتُبقي بؤر التوتّر مشتعلة، أو تبقي عوامل اشتعالها تحت الرماد. يندرج في هذا الإطار إصرار الطبقة الحاكمة في لبنان على الطائفية والتوزيع الطائفي وتحاصص البلاد طائفياً، وهو ما يمكن أن يؤدّي إلى نسف الاستقرار في البلد، ليضاف إلى سرقة مقدّراته ومنع أي سبيل من التنمية عنه؟ كما تندرج في هذا الإطار عمليات جرف أراضي أبناء سيناء وطردهم من قراهم، ما يمكن أن يؤدّي إلى انفجار اجتماعي في أي لحظة.

وبالنسبة للقانون والدستور، نجد حكاما عربا كثيرين يلجأون من لحظة اعتلاء السلطة إلى وقف العمل بالدستور وضرب المؤسسات من أجل تكريس القائد حكماً بين أبناء الشعب، وإبراز الجيش المؤسسة الوحيدة القوية والفاعلة في البلاد. رأينا ذلك في مصر في عهد عبد الفتاح السيسي، ونرى الرئيس التونسي، قيس سعيّد، يمشي على هداه، ونرى عسكر السودان، ومحاولاتهم منع أسباب التغيير وضرب مؤسّسات البلاد، علاوة على محاولات منع أسباب الاستقرار بناءه جراح الحرب التي دائماً ما تكون سبيل الأنظمة لتكريس نفسها.

(كاتب سوري)

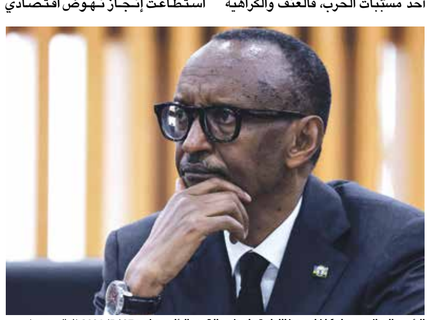

الرئيس الرواندي بول كاغامي خلال اجتماع في القصر الرئاسي في 27 / 5 / 2021 (فرانس برس)

الملف الاجتماعي المتفجّر في تونس

سمير حمدي

تعلم ان المكب سيغلق في شهر سبتمبر/ أيلول الماضي، وهو ما كان يفترض إيجاد حل سريع للمشكل، وهو ما لم يحصل، بل واتجه القرار السياسي نحو المقاربة الأمنية للتعامل مع الموضوع، ومحاولة فرض الأمر الواقع على ساكني مدينة عقارب، ما أدّى إلى حالة من المواجهات والرفض الشعبي للقرار الحكومي. وربما كانت أحداث عقارب مجرّد عرض لما يمكن أن تصل إليه الأوضاع الاجتماعية التي تم التعامل معها باستخفاف كثير. لقد فشل نظام الإجراءات الاستثنائية في التعامل بشكل عقلاني مع أول ملف اجتماعي يواجهه منذ الإعلان عن تجميد البرلمان وإيقاف العمل بالدستور.

لم تكن المشكلة السياسية في تونس بعد الثورة تكمن في تعدّد الأحزاب، ولا الهامش الواسع للحريات، ولا حتى ما يعتبره بعضهم فوضى البرلمان، على الرغم من أهمية كل هذه القضايا. وإنما المشكل الحقيقي كان دوما في الأزمات الاجتماعية المتتالية، ربما تستطيع الأنظمة السلطوية قمع التحرّكات والتعتيم على أخبارها كان من الطبيعي أن يستفيد خصوم المسار الديمقراطي من هذه الأزمات لتصوير المؤسسات السياسية والدستور، بل الديمقراطية ذاتها، وكأنها هي السبب في ما يجري على الأرض. والأكيد أن الديمقراطية تزدهر في بيئة اجتماعية واقتصادية مواتية تقوم على تلبية احتياجات الفقراء والشرائح الدنيا في المجتمع، غير أن هذا لا يعني أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردّية يمكن مجاوزتها بنظام سلطوي مغلق، يقمع الحريات ويضيّق هامش الحقوق.

بعد مائة يوم من الإجراءات الاستثنائية التي بدأت في 25 جويلية (يوليو/ تموز) الماضي، وجد الرئيس التونسي، قيس سعيّد، نفسه في مواجهة أول ملف اجتماعي يتعلق بقضية تصريف النفايات. فمدينة صفاقس، ببلدياتها السبع، كانت تستفيد من مكب نفايات قريب من إحدى المدن التابعة لها إداريا. ولأن ساكني مدينة عقارب كانوا، طوال السنوات الماضية، قد ناضلوا من أجل الوصول إلى حل لإغلاق مكب النفايات، وحصلوا على حكم قضائي في الغرض، وكانت كل الجهات المسؤولة (بما فيها وزارة البيئة والوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات) على علم بالمشكل، فإن الرئيس التونسي بدا وكأنه يتعامل مع الأمر على أنه مؤامرة من الأعداء.

(كاتب تونسي)

محاكمة سارتر للمساس بقيم الأسرة المصرية

شريف هلالي

من يحدّد جدول أعمال الرأي العام المصري؟ سؤال مهم يدور مع كل قضية دينية أو فنية أو اجتماعية أو رياضية يتلقفها النقاش العام، ليتم إثارتها ويدور حولها الجدل بشكل واسع على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث يعرض كل متابع لرأيه الخاص، وتؤدّي إلى استقطاب حولها إلى اتجاهين أو أكثر، حتى تنتهي، بعد أيام، لتبدأ قضيةٌ أخرى وهكذا. ويعبر ذلك عن ظاهرة أكبر تشهدها مصر، وهي الاستغلال الرسمي لوسائل التواصل، والتي باتت أسرع وأسهل تداولاً للمواطن المصري، بالمقارنة بوسائل إعلام وصحف عريقة باتت لا يتابعها أحد بسبب غياب مصداقيتها لدى الجمهور. ومن ضمن هذه القضايا التي تم تناولها أخيرا في وفيهمون لماذا يفعلون ذلك»، وبالنظر إلى هذه السياسة، ومحاولة البحث عن نظائر لها في الدول العربية، نجد أن قيادات دولٍ كثيرة تعمل على إيجاد عوامل تفرقة بين أبناء الشعب الواحد، وتُبقي بؤر التوتّر مشتعلة، أو تبقي عوامل اشتعالها تحت الرماد. يندرج في هذا الإطار إصرار الطبقة الحاكمة في لبنان على الطائفية والتوزيع الطائفي وتحاصص البلاد طائفياً، وهو ما يمكن أن يؤدّي إلى نسف الاستقرار في البلد، ليضاف إلى سرقة مقدّراته ومنع أي سبيل من التنمية عنه؟ كما تندرج في هذا الإطار عمليات جرف أراضي أبناء سيناء وطردهم من قراهم، ما يمكن أن يؤدّي إلى انفجار اجتماعي في أي لحظة.

وبالنسبة للقانون والدستور، نجد حكاما عربا كثيرين يلجأون من لحظة اعتلاء السلطة إلى وقف العمل بالدستور وضرب المؤسسات من أجل تكريس القائد حكماً بين أبناء الشعب، وإبراز الجيش المؤسسة الوحيدة القوية والفاعلة في البلاد. رأينا ذلك في مصر في عهد عبد الفتاح السيسي، ونرى الرئيس التونسي، قيس سعيّد، يمشي على هداه، ونرى عسكر السودان، ومحاولاتهم منع أسباب التغيير وضرب مؤسّسات البلاد، علاوة على محاولات منع أسباب الاستقرار بناءه جراح الحرب التي دائماً ما تكون سبيل الأنظمة لتكريس نفسها.

(كاتب سوري)

كاريكاتير عماد حجاج

شكراً أميركا؟

ياسر ابو هلالة

هل توجد أسوأ من صورة العرب والمسلمين إذا نظر إليهم الغرب من خلال أنظمتهم السياسية؟ وهل يوجد ظلمٌ أكثر من ذلك؟ تخيّل أن يُنظر إلى السوري من خلال نظام بشار الأسد؟ أو غيره من الأنظمة المتوحشة. في المقابل، وهذه سنّة سيئة سنّها الخميني، وتبعته شبكة القاعدة، ننظر إلى الأميركان بوصفهم الشيطان الأكبر، بسبب سوء فعال حكامهم معنا. صحيحٌ أنهم نظام ديمقراطي يعبّر فيه الحاكم عن رأي الأكثرية، لكن هذه الأكثرية لا تعبّر عن أميركا كلها، وهي متقلّبة المزاج وفق قضايا داخلية بالأساس.

في مقابل سوء حكّامهم، وخصوصا سيئ الذكر ترامب، مجتمعهم عظيم، جمع أفضل ما في العالم من عقول، وله فضل على كل البشر. أنا من جيل رأى الحاسوب جهازا مركزيا محصورا بالدولة (زرت الحاسوب الوحيد في الأردن عام 1976 في الجمعية العلمية الملكية مع الوالد أثناء إعداده رسالة الماجستير وكأنه مفاعل نووي). بفضل طيب الذكر، بيل غيتس، صار جهازا شخصيا اقتنيناه أسهل من اقتناء سيارة، والإنترنت ظل عسكريا إلى أن سمح بوش الأب بفتحه للعامّة، كل دقيقة نحتاج إلى أميركا ونشعر بالامتنان لها. من يستطيع الاستغناء عن الحاسوب والهواتف الذكية وشبكة الإنترنت والمنصات. ناهيك عن اللقاح الذي هزم جائحة كوفيد وغير ذلك. شهدت منصّات التواصل، في الأسبوع الماضي، هجوما حادّا على أميركا، بسبب الكشف عن مجزرة الباغوز التي قتل فيها أطفال ونساء من أسر مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). لم يكن الهجوم على القتلة بل على أميركا، متناسين أن الذي كشف المجزرة هو الإعلام الأميركي من خلال صحيفة نيويورك تايمز، والتي استندت إلى تحقيقات داخلية للجيش. ولولا الإعلام الأميركي لما عرف العالم أن مجزرة وقعت، تماما كما كشف الإعلام ذاته عن التعذيب في أبو غريب، وعن مجزرة الحاويات الحديدية بحق مقاتلي حركة طالبان، وقبلها كشف أهوال حرب فيتنام في القضية المعروفة بـ«أوراق البنتاغون». شكرا أميركا الصحافة التي كشفت جريمة الباغوز. أعلم من خلال عملي الميداني أي جريمة يرتكبها الجيش الأميركي. وفي أثناء عملي في العراق، عملت تحقيقا عن مجزرة المنصور، بمساعدة الزميلة الأميركية، مي وولش، وخرجنا بنتيجة بعد مقابلة أرفع مسؤول قضائي في الجيش الأميركي، أن ما يحكم الجيش الأميركي هو قانون الجيش الأميركي فقط، لا قوانين محلية ولا دولية. وفي حال سقوط مدنيين في منطقة العمليات، لا يحق لهم التعويض إلا استثناء، من قائد المنطقة العسكرية، وبلغت أعلى قيمة تعويض حينها للأفغان 300 دولار للفرد! بعدها بقليل، كنت مع فريق «الجزيرة» مبطوحين على رمال الصحراء، ويضع جندي مرعوب فوهة بندقيته على رأسي، لأننا وصلنا إلى المنطقة إثر علمية تفجير للمقاومة العراقية. وكان من الممكن أن نكون ضحايا منطقة عمليات. في المقابل، وفي سورية، هل حقق الجيش السوري في جرائم وقعت في منطقة العمليات؟ أم وفّر «داعش» مدنيا أميركيا وصل إليه، ذكرا أو أنثى؟ هل يمكن تحميل السوريين والعرب والمسلمين مسؤولية جرائم جيش بشار الأسد وتنظيم داعش؟ وهل في بلادنا صحافة تجرؤ على الحديث عن الجيش وأجهزة الأمن بغير المديح والنشيد؟

في الأسبوع نفسه، أصدرت محكمة الاستئناف حكما برفض منح شركة «إن أو أس» الإسرائيلية الحصانة السيادية في قضية رفعتها ضدها شركة ميتا المالكة لـ«فيسبوك» و«واتساب»، فالذي أنتج برمجيات التجسّس إسرائيلي والذين استخدموها عرب. لكن من يدافع عن الضحايا العرب هم الأميركان، شركة وقضاء وإعلاما. وأول من أمس، أعلن «فيسبوك» عن تفكيك ثلاث شبكات قرصنة تابعة للمخابرات الجوية السورية تستهدف ناشطين وإعلاميين وإغاثيين وجيشا حرّا. تبث المخابرات الجوية قراصنتها للملاحة السوريين في الفضاء الافتراضي، في الوقت الذي يستبيح فيه الطيران الإسرائيلي سماء البلاد، ويقصف من شاء متى ما شاء، وعجز النظام عن تأمين ضرورات الحياة للسوري، حتى الموالي له. المشكلة كبيرة مع أميركا في سياستها الخارجية المنحازة لإسرائيل، وللطغاة في آن. فلو حلّق الطيران الأميركي فوق قصر بشار بعد مجزرة الكيماوي في 2013 لسقط النظام، ولما نشأ «داعش» ولا صارت مجزرة الباغوز، ولو فعلها أوباما وقتها لقلت بملء الفم، شكرا أميركا.

ليبيا... خطوةٌ نحو الجماهيرية الثانية

محمد احمد بنّيس

دخل الملف الليبي منعطفا جديدا بعد ترشّح سيف الإسلام القذافي واللواء المتقاعد خليفة حفتر للانتخابات الرئاسية، المقرّر تنظيمها في 24 ديسمبر/كانون الأول المقبل، في خطوة تحمل أكثر من دلالة، أبرزها احتمال إعادة إنتاج نظام العقيد معمر القذافي، بما ينبئ بخلط مزيد من الأوراق، في ظل عجز الفرقاء عن توسيع قاعدة التوافق على مقتضيات بناء الدولة الليبية الجديدة.

قبول ترشّح سيف الإسلام وحفتر باحتجاجاتٍ واسعة، سيما في مدن الغرب الليبي التي تعتبر الحاضنة الشعبية والسياسية لثورة 17 فبراير التي أطاحت حكم القذافي بعد أكثر من أربعة عقود قضاها على رأس السلطة. وبقدر ما تهدّد هذه الاحتجاجات بعودة الملف الليبي إلى مربع الصفر، تعيد إلى الواجهة التحوُّل الذي طرأ على ميزان القوى بعد انتكاسة ثورات الربيع العربي، واستعادة الأنظمة السابقة السيطرةَ على السلطة في مصر والجزائر والسودان. ومن هنا، يصعب النظر إلى ترشّح سيف الإسلام نجل القذافي خارج كونه محاولة لتأسيس الجماهيرية الثانية، من خلال إحياء الإرث السياسي للعقيد معمر القذافي. ولا يخلو اختيارُ سيف الإسلام مدينة سبها لتقديم ترشّحه من دلالة، على اعتبار أنها أحد معاقل نظام والده، وهو ما يُعدُّ خطوة نحو إعادة صياغة معادلة الصراع السياسي في ليبيا.

وفي السياق ذاته، يندرج ترشّح خليفة حفتر، فبعد أن أخفقت حملته العسكرية في السيطرة على طرابلس، يسعى للوصول إلى السلطة عبْر صناديق الاقتراع، مستفيدا مما نصّ عليه قانون الانتخابات الرئاسية بشأن السماح للعسكريين بالترشّح للرئاسة، شرط «التوقف عن العمل قبل موعد الانتخابات بثلاثة أشه

إعادة التموضع من دمشق حتى الساحل الغربي

نبيل البكيري

في ذروة الأزمة الدبلوماسية والسياسية بين السعودية وحزب الله اللبناني، وهي ليست وليدة تصريحات وزير الإعلام اللبناني، جورج قرداحي فحسب، وإنما أزمة عميقة لتراكمات عدة، كان في ذروتها تشكيل الحكومة اللبنانية، برئاسة نجيب ميقاتي، والتي يهيمن عليها حزب الله، الذراع الإيراني على شواطئ شرق المتوسط.

في ذروة هذه الأزمة، يطير وزير الخارجية الإماراتية، عبدالله بن زايد، إلى دمشق، كأول مسؤول خليجي يزور دمشق منذ سنوات، في مؤشّر تحول حقيقي في الأزمة السورية تحديدا، وهو إعادة تأهيل نظام دمشق، والدفع به مجدّدا إلى جامعة الدول العربية، والاعتراف التام بالنفوذ الإيراني الممتد على الهلال الخصيب، من بغداد مرورا بدمشق وبيروت وصولا إلى جنوب الجزيرة العربية صنعاء.

وعلى ضوء هذه الزيارة التي مثلما تؤشّر إلى أزمة سعودية إماراتية، غير معلنة، فهي مؤشّر، في الوقت نفسه، إلى وجود حزمة تفاهمات مسبقة بين أبو ظبي وطهران، تجلّت في هذه الزيارة الإماراتية لدمشق، ولكن التجلي الأبرز لها إنسحاب القوات المرابطة بالساحل الغربي في اليمن يوم 11 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، والذي كانت تسيطر عليه قوات يمنية متعدّدة من ألوية العمالقة السلفية والمقاومة التهامية، وكلها قواتٌ مموّلة ومدعومة إماراتيا، عدا عن ألوية تابعة لطارق صالح التي تتخذ من مدينة المخا التعْزية مقرّا لها، فبعد يوم من زيارة مبعوث الأمم المتحدة، السويدي هانز غرودنبرغ، المخا، صدرت أوامر غير معروفة المصدر، إلى القوات المرابطة شمال مدينة الحديدة وفي كيلو 16 ومدينة الصالح ومشارف مطار الحديدة بالانسحاب من دون أي مقدمات، فأحدث هذا الانسحاب ارتباكا كبيراً في أوساط مواطني تلك المناطق وبين كتائب تلك القوات المنسحبة وفصائلها كلها، ما أوجد فراغا كبير تمكّنت قوات الحوثي من ملئه خلال ساعات بدون أي مقاومة تذكر، وسط ذهول الجميع هناك.

ذهبت تفسيرات وتحليلات مذاهب شتى في تفسير ما جرى، لكن أشد هذه التحليلات مسرحية كانت التحليلات التي ذهبت إلى الحديث عن أن ما جرى لم يكن سوى تنفيذ لبنود اتفاقية استوكهولم الموقع بين الحكومة الشرعية وجماعة الحوثي في 13 ديسمبر/ كانون الأول 2018، والتي لم يطبق منها شيء طوال الفترة الماضية.

والمضحك فعلا في هذا التحليل أن القوات المشتركة التي يمثلها سياسيا طارق صالح كانت طوال الفترة الماضية تتحدّث عن ضرورة إلغاء اتفاق استوكهولم، وإفساح المجال أمام هذه القوات لتحرير الحديدة، على الرغم من أنها، أو هذا الطرف تحديدا، ليس طرفا في توقيع الاتفاق، وليس معترفا بالشرعية أصلا التي وقعته، والذي لم يطبق منه حرفا، ونصّ على انسحاباتٍ متبادلة على مسافة خمسة كيلو من كل طرف، وترك مساحة منزوعة السلاح وإشراف أممي على وقف إطلاق النار وعلى إدارة الميناء وموارده. ولكن أيا من بنود ذلك الاتفاق لم تطبق، فظل حبرا على ورق، وخصوصا من جماعة الحوثي التي رفضته تماما، على الرغم من توقيعها عليه، وبرعاية وإشراف دولي حينها.

ولكن المستجد اليوم، على ضوء هذا الانسحاب المفاجئ، هو ذهاب بعضهم إلى تبرير الانسحاب بحجة اتفاق استوكهولم، فيما الأمم المتحدة نفسها نفت علمها بهذا الإنسحاب، وكذلك الحكومة اليمنية الشرعية أيضا. وهذا كله يعزّز فكرة أن الانسحاب فعلا حصيلة تفاهمات تمّت، وأن ما يطفو على سطح المشهد من دمشق إلى الساحل الغربي ليس سوى نتائج لهذه الصفقة.

بمعنى آخر، ما يجري ليس سوى ترجمة حرفية لتفاهمات على هذه الانسحابات. وما يؤكد وجود هذه الصفقة أن القوات التي على الأرض ذاتها لم تدر بذلك إلا لحظة صدور أوامر الانسحاب التي أربكتها، ودفعت بعضا من قيادات هذه الوحدات إلى رفض الانسحاب، ما اضطرّ لتهديدهم بضربهم بالطيران، في حال أصرّوا على هذا. ويضعنا ما جرى في الساحل الغربي في صورة تلك التفاهمات غير المعلنة التي لن تتوقف هنا، فجزء كبير من هذه التفاهمات الإيرانية الإماراتية قد يطبق على الأرض اليمنية ربما في مقبل الإيام، خصوصا أن الإمارات لا تزال هي صاحبة اليد الطولى في تمويل هذه الوحدات المقاتلة غير النظامية التي فشلت الشرعية اليمنية في دمجها، في إطار القوات الرسمية اليمنية، وظلت خاضعة لأجندات المموّل الإماراتي، على الرغم من وطنية هذه القوات التي يفترض أنها تابعة مباشرة لوزارة الدفاع اليمنية.

الحاصل اليوم أن هذا الانسحاب، والذي أدّى إلى تراجع قوات العمالقة وقوات الألوية التهامية ما يقارب 80 كيلو مترا من مشارف مدينة الحديدة إلى أطراف مديرية الخوخة، يكشف حقيقة هذه القوات وحقيقة المهمة والوظيفة التي يؤدّيها طارق صالح، والذي ظهر، هو الآخر، مرتبكا وضعيفا، وبلا قرار فعلي على هذه القوات أيضا، عدا عن غياب الرؤية والهدف من وجودهم هناك، وهي قواتٌ يفترض للتحرير، وليس للبقاء في المخا وبناء الوحدات السكنية وتشكيل مجلس سياسي لتمثيلها في أي مفاوضات قادمة، كما كشف ذلك طارق صالح في لقائه مع المبعوث الأممي، الذي استقبلته أيضا جماعة الحوثي بقصف مدينة المخا بثلاثة صواريخ بالستية، تزامنا مع وجوده فيها.

ليس من أهداف السيناريو المقبل مواجهة جماعة الحوثي، أو فزّاعة محاربة إيران في اليمن التي انكشفت، بقدر ما يذهب هذا السيناريو إلى موضوع تعلنه الإمارات دائما، وفي كل وسائل إعلامها والممولة منها، تصفية أي وجود لأي طرفٍ كان له علاقة بثورة 11 فبراير والربيع العربي عموما. ولهذا السبب، قد نشاهد في الأيام المقبلة الدفع بهذه القوات مثلا إلى الصدام مع الجيش الوطني في تعز، وإن كنت أستبعد هذا السيناريو حاليا. السيناريو المرشّح هو ما يتم التمهيد له في إعلامهم بالحديث عن تعزيز جبهة شبوة، وإسقاط المحافظ بحجّة مواجهة قوات الحوثي في مديريتي بيحان وعسيلان اللتين سقطتا، أخيرا، بيد جماعة الحوثي. يظهر هذا السيناريو بقوة في ما يكتبه ناشطو الإعلام المموّل إماراتيا، وهو ما ينسجم مع المهمة التي جاءت من أجلها الإمارات، وأعلنتها أكثر من مرّة، وهي محاربة الجماعات الإرهابية، وتقصد حزب التجمع اليمني للإصلاح وحلفاءه فقط، باعتبارهم ذوي علاقة بالربيع العربي، فيما لا وجود لأي أجندات للإمارات معلنة لمواجهة جماعة الحوثي. وهذا ما ينعكس أيضا على خطاب مسمّى المجلس الانتقالي الجنوبي الذي يضخم خطر حزب الإصلاح على خطر جماعة الحوثي التي لم تدخل بأي مواجهة حقيقية معه عسكريا، كما دخل في مواجهات مسلحة مع القوات التابعة للحكومة اليمنية الشرعية التي يتهمونها بأنها تابعة للتجمّع اليمني للإصلاح، «إخوان اليمن» كما يسمّونهم.

> بدون سيادتك على قرارك الوطني أنت لا تملك سيادة على نفسك، وستظل تابعاً ذليلاً للمموّل وأجنداته

> المهمة التي جاءت من أجلها الإمارات إلى اليمن محاربة الجماعات الإرهابية، وتقصد حزب التجمع اليمني للإصلاح وحلفاءه

.. أين السعودية من هذا كله؟ هل كانت على علاقة بموضوع الإنسحاب من الساحل الغربي؟ وفي حال أنها على غير علم بذلك، وهذا ربما مستبعد، ما الذي يمكنها عمله؟ خصوصا أن مسألة أمن البحر الأحمر، بالدرجة الرئيسية، مسألة سعودية، حيث سعت، منذ فترة مبكرة من العام الماضي، إلى تأسيس مسمّى رابطة الدول المطلة على البحر الأحمر، وعقدت أول لقاء لها في الرياض، في 6 يناير/ كانون الثاني 2020. مما يعني أن هذا الانسحاب من الحديدة قد يكون بغير علمها. وعلى افتراض ذلك، ما الذي يمكنها فعله في ظل هذا التضارب في الأجندات الذي انعكس سلبا بشكل كبير على أداء المملكة سياسيا وعسكريا، وأظهرها في موقف المنهزم عسكريا في حرب اليمن.

ختاما، ربما فاجأ الجميع انسحاب القوات المشتركة من الساحل الغربي، لكن المتابع لهذه القوات وأدائها وكيفية إنشائها والهدف منها يدرك جيدا أن هذا المآل الذي ألت إليه الأحداث مسار طبيعي، لقواتٍ بلا قرار وطني، وليست ضمن مؤسّسات الدولة الرسمية، وأنها تستلم مساعدتها العسكرية من خارج الحدود.

وبالتالي، من يدفع لها هو صاحب قرارها الحقيقي. ولكن إلى أي مدى سيستفيد اليمنيون من هذا المشهد؟ وكيف يمكن لهم استعادة قرارهم الوطني المختطف؟ بدون سيادتك على قرارك الوطني أنت لا تملك سيادة على نفسك، وستظل تابعا ذليلا للمموّل وأجنداته، ما سهّل المهمة على سماسرة السياسة الجدد في إبرام تفاهمات وصفقات عدة، وعلى حساب كل شيء، حتى على حساب كرامتهم التي يفتقدونها.

الشيء الإيجابي الوحيد للذي يجري أن يعرف اليمنيون ويعوا جيدا عدوّهم من صديقهم، ويعرفوا جيدا أنهم من دون استعادة قرارهم الوطني سيظلون مجرّد بيادق في يد المموّل، وأن بلادهم المليئة بالخيرات والمقدّرات لا ينقصها سوى استعادة قرارهم الوطني، والانطلاق نحو معركة الكرامة واستعادة الدولة اليمنية والكرامة اليمنية المستلبة من الحلفاء والأعداء في الداخل، على حدّ سواء.

(كاتب يمني في إسطنبول)

عندما تستضيف موسكو دحلان

ماجد عزام

زار القيادي السابق في حركة فتح، المفصول منها، والمقيم في أبوظبي، محمد دحلان، قبل أيام، موسكو، تلبية لدعوة رسمية، حيث استقبله وزير الخارجية سيرغي لافروف ومسؤولون روس آخرون. وأصدر تيار دحلان (يصف نفسه بالإصلاحي في حركة فتح) بياناً مقتضباً عن الزيارة غير المعلن عنها سابقا، لكن قناة الكوفية التابعة له والناطقة باسمه نشرت تفاصيل إضافية عن أجندة الزيارة، والحوار مع المسؤولين الروس، وذكرت أنه تركّز على ثلاثة ملفات أساسية، المصالحة الحزبية داخل حركة فتح، والمصالحة الوطنية في الساحة الفلسطينية، وعملية التسوية والمفاوضات مع إسرائيل من أجل التوصل إلى سلام نهائي في فلسطين.

مبدئياً، بدت الزيارة كأنها ردّ على الأنباء عن تحجيم الإمارات محمد دحلان، ووضع قيود على حركته وأنشطته السياسية. وهنا لا بأس بالتذكير بأن دحلان يمثّل النسخة الفلسطينية من رموز الثورة المضادّة والفلول الجدد العرب، كما هو الحال مع عبد الفتاح السيسي في مصر، وخليفة حفتر في ليبيا، وبشار الأسد في سورية، وهذا مزيج فريد وسلبي من القدامى والجدد، وبالتالي صعوبة استغناء الإمارات عنه، أقله مرحلياً حتى مع استدارتها ومراجعة سياساتها الإقليمية، وتقليل تدخلاتها التي ارتدّت سلباً عليها، كما على المنطقة بشكل عام.

من هذه الزاوية تحديداً، يظهر الاستقبال الروسي الحميم لدحلان عمق العلاقات وتنسيق السياسات وحتى تبادل الأدوار بين موسكو وأبوظبي. كما بدا لافتاً توقيت الزيارة بعد استقبال الرئيس الروسي بوتين رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينت، وقبل زيارة الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى موسكو، المقرّرة في نهاية شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، وبعد استقبال وفود فصائلية خلال الفترة السابقة. والغرض واضح، إظهار مركزية محمد دحلان أو محوريته في الساحة الفلسطينية، علماً أن وزير الخارجية سيرغي لافروف استقبله شخصياً، وهو ما لا يحدث مع معظم الوفود الفصائلية الأخرى التي تلتقي عادة نائب وزير الخارجية المبعوث إلى المنطقة ميخائيل بوغدانوف، والذي حضر اللقاء مع دحلان بصحبة دبلوماسيين روس آخرين، في محاولة واضحة لإعطاء أهمية للضيف والزيارة والنقاش بشكل عام.

من حيث الشكل، كان لافتاً أيضاً دخول موسكو على خطّي المصالحة الفتحاوية والفلسطينية من دون أي قلق أو انزعاج من القاهرة المحتكرة لتلك الملفات، والتي لا تستطيع إبداء أي ردّ فعل، كونها ضعيفة أمام موسكو، وفي أمس الحاجة إليها سياسياً واقتصادياً، وربما تفهم أن التحرّكات الروسية دعائية وشكلية، ولا تلامس جوهر الملفات الفلسطينية أو مضمونها. وقد حاول تيار دحلان استخدام لغة وطنية صافية، وحتى تطهيرية وقدسية تجاه الملفات المطروحة، وصولاً حتى إلى ادّعاء زهد مسؤولهم الذي بلغ 60 عاما، وبات غير طامع بأي منصب أو دور، لا داخل حركة فتح ولا في السلطة، وإنما يبحث فقط عن الإصلاح الحركي، وتوحيد الصفوف من منظور فتحاوي صرف.

واتبعت المقاربة نفسها تجاه المصالحة الوطنية لجهة طرح مواقف توافقية، جاءت أقرب إلى وجهة نظر المعارضة وبقية الفصائل، لجهة عدم واقعية تجاوز حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وضرورة تطبيق التفاهمات والوثائق الموقعة، في محاولةٍ لتأكيد عزلة الرئيس محمود عباس، وعجزه عن القيام بالدور الوطني التاريخي والطليعي والجامع لحركة فتح. واستخدمت لغة مماثلة تجاه عملية التسوية، وتضمّنت طرح مواقف الحد الأدنى الفلسطينية المتضمنة التمسّك بالحل العادل وفق قرارات الشرعية الدولية، وضرورة إجبار إسرائيل على الالتزام بها واستحالة طلب الدعم الدولي للعودة إلى المفاوضات، من دون توحيد الصف الفلسطيني حركياً ووطنياً. .. في العموم، سعى تيار دحلان إلى الإيحاء بأنه إطار فلسطيني شرعي يتبنّى لغةً وطنيةً، ويسعى إلى رصّ الصفوف حزبياً ووطنياً من دون أجندة فئوية من أجل استعادة الحقوق الفلسطينية. أما موسكو فتعرف أن لا فرصة لتعويم دحلان وإعادته إلى حركة فتح في ظل رفض قاطع من الرئيس عباس وقيادات وازنة أخرى في الحركة، وعدم امتلاك دحلان وتياره حضورا أو شعبية في الضفة الغربية، خصوصا مع اتهام موجّه إليه بالتحالف مع حركة حماس ضد «فتح» في غزة.

وتعي موسكو أيضاً أن لا فرصة في الأفق لمصالحة وطنية، ولا دور فيها لدحلان المقيم في أبوظبي بأي حال، والملف حصراً بيد القاهرة، وهو مجمّد أصلاً وشبه مغلق بعد قرار الرئيس عباس إلغاء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في إبريل/ نيسان الماضي، الذي أعاد الحوار وعملية المصالحة برمتها إلى نقطة الصفر، وما سمعنا عنه أخيراً بخصوص إعادة تحريك الملف حراك خادع ووهمي، ولا يهدف سوى إلى تسهيل جهود القاهرة في تثبيت التهدئة ومنع الانفجار في قطاع غزة والضفة الغربية على حد سواء.

وإضافة إلى ما سبق كله، لا فرصة عملياً لاستئناف عملية التسوية وفق حل الدولتين إثر تجاهل الحكومة الإسرائيلية الجديدة الملف، وإزاحته عن جدول الأعمال، أقله في المدى المنظور، وقبول أميركا وأوروبا والمجتمع الدولي هذا الموقف، بحجة الحفاظ على استقرار الحكومة الوليدة والهشّة، ومنع عودة رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو (ترامب الإسرائيلي) إلى السلطة. وترفض تل أبيب كذلك الوساطة الروسية جملة وتفصيلاً، وكانت قد تجاهلت دعوات سابقة إلى عقد لقاء إسرائيلي فلسطيني على مستوى القمة في موسكو، علماً أن الأخيرة لم تفتح الملف أو تناقشه جدّياً في أثناء زيارة نفتالي بينت. وفي هذا الصدد، بدا لافتاً، وغير مفاجئ، إعلان الناطق باسم الخارجية الأميركية، 10 نوفمبر/ تشرين الثاني، أن حل الدولتين ليس على الأجندة حالياً، بينما يجري العمل على خطوات لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة، للحفاظ على التهدئة على أمل إيجاد ظروف تسمح بإعادة فتح الملف مستقبلاً.

لا يمكن طبعاً تجاهل البعد الإماراتي لزيارة محمد دحلان إلى موسكو مع إصرار مسؤولين كثر في حركة فتح والسلطة الفلسطينية على أن دحلان لا ينشط خارجياً بصفته مسؤولا فلسطينيا، وإنما كموظف في الحكومة الإماراتية ومبعوثا إقليميا لها. وبناء عليه، يمكن الاستنتاج أن شكل الزيارة وإطارها دعائيان فلسطينيان يستفيد منهما الطرفان الروسي والدحلاني. أما المضمون والجوهر فإماراتيان بامتياز، في ضوء ما تحقق بعدها، كما رأينا في زيارة وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد إلى دمشق ضمن تساوق صريح مع السياسة الروسية الساعية إلى تعويم نظام بشار الأسد ونظامه وإعادة الإعمار، وعودة اللاجئين وترويج الانطباع وكأنّ القضية السورية قد انتهت، بغض النظر عن الحل السياسي العادل وفق قرار مجلس الأمن 2254. وفي الإطار نفسه، يمكن وضع زيارة صدّام خليفة حفتر لإسرائيل انطلاقاً من دبي، علماً أن حفتر الأب أحد أدوات أبوظبي وموسكو في ليبيا، إضافة إلى الحديث عن تنسيق وتمويل إماراتي للتوسع الروسي في أفريقيا بحجّة محاربة «الإرهاب الإسلامي»، كما رأينا في أنباء نشر مرتزقة شركة فاغنر في مالي.

في كل الأحوال، نحن أمام سعي روسي تقليدي إلى استخدام الورقة الفلسطينية لتبييض صفحتها ولتبرير تدخلاتها الإقليمية الضارّة والمؤذية، وحتى مراكمة مزيد من أوراق المساومة بين أيديها في مواجهة أميركا والغرب. ولا شك أن موسكو تسعى، في السياق، إلى تلميع دحلان وإسباغ الشرعية عليه فتحاوياً ووطنياً، خدمة لأهداف حليفتها الوثيقة الإمارات، كما لدعمها الفلول الجدد في العالم العربي بشكل عام.

ومع ذلك، يمكن التأكيد أن ادّعاء موسكو حضورها في الملف الفلسطيني غير صحيح، وإعلامي ودعائي فقط، والأمر نفسه نراه في الملف الفلسطيني - الإسرائيلي في ظل علاقتها الوثيقة مع تل أبيب، والعلاقة هذه أكثر من تنسيق وأقل من تحالف، واعتبارها مصالح الدولة العبرية مسألة مبدأ في سياستها الإقليمية، كما كتب حرفياً وزير الخارجية سيرغي لافروف، في مقال له في صحيفة يديعوت أحرونوت، في 15 أكتوبر/ تشرين الأول، بمناسبة الذكرى الـ30 لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. ومن نافل القول الإشارة إلى أن الشرعية ينالها دحلان فلسطينياً لا إماراتياً ولا روسياً، وعلى هذا الأمر علامات استفهام كثيرة في ظل انخراطه الأمني العملي، لا النظري، في السياسات الإماراتية الإقليمية الدموية والمدمرة من اليمن شرقاً إلى ليبيا غرباً، ومن تركيا وأذربيجان شمالاً إلى الصومال جنوباً.

(كاتب وإعلامي فلسطيني في إسطنبول)

> تسعى موسكو إلى تلميع دحلان وإسباغ الشرعية عليه فتحاوياً ووطنياً، خدمة لأهداف حليفتها الوثيقة الإمارات

> تعرف موسكو أن لا فرصة لتعويم دحلان وإعادته إلى حركة فتح في ظل رفض قاطع من عباس وقيادات وازنة

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads